المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

الإمام النووي

وأثره في الحديث وعلومه

بحث مقدم في مرحلة التخصص للأولى «الماجستير»
أعده الطالب

أحمد عبد العزيز قاسم الحداد

• بإشراف الدكتور •

عبد العزيز بن عبد الله الحميدي

١٤٠٩هـ

النـــــــــــوع الثـــانـــــى :

مـــؤلفاتـــه فـــى علـــوم الحـــــديث وهـــى :-

١ - الاشـــــارات الى بيـــــان الأســـــماء المبهمات .

٢ - ارشـــــاد طلاب الحقـــائـــق .

٣ - التقـــريب والتيســـــــــــــير .

نشأة علوم الحديث :

انّ تاريخ نشأة علم مصطلح الحديث ، يعود الى عصر النبوة والجيل الأول من الصحابة الكرام – رضى اللّه عنهم – حيث وردت نصوص من صاحب الشرع – صلوات اللّه وسلامه عليه – ومن الصحابة الكرام كانت النواة الأولى في تأسيس هذا العلم ، فقد ثبت عن النبي – صلى اللّه عليه وسلم – الوعيد الشديد ، والتحذير الأكيد ، من الكذب عليه – صلى اللّه عليه وسلم – مثل الحديث البالغ مبلغ التواتر (١) : ((من كذب علىّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النار)) ممّا جعل العلمآء ، وفي طليعتهم الصحابة – رضى اللّه عنهم – يتثبتون في قبول الرواية ، ويحتاطون في روايتها ، فنشأ عن ذلك قواعد الجرح والتعديل ، التي ينبني عليها الحكم بقبول الرواية أو ردّها ، كما نشأت قواعد بعض أنواع علوم الحديث الأخرى ، ولكن كانت جميعها في طورها الأول ، طور ماقبل التدوين .

فلمّا اتجهت همم العلمآء للتصنيف في متون الأحاديث وفي الجرح والتعديل ، وفي الفقه وأصوله ، تكلموا على مواضع من هذا العلم في مصنفاتهم المختلفة ، فكان هذا العلم مبثوثا في مختلف الكتب بحسب ماتدعو الحاجة اليه في ذلك الفن ، كما نجده عند الامام الشافعي في الرسالة ، حيث تكلم فيها على شروط الحديث الصحيح ، والحجة في تثبت خبر الواحد ، وشروط الحفظ في الراوى ، والاحتراز من غلط الرواة ، وحكم الرواية بالمعنى ، وقبول حديث المدلس اذا صرّح بالتحديث ، وتكلم عن زيادة التوثّق في الرواية بطلب اسناد آخر ، وعن الحديث المنقطع والمرسل ،

---

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص ٢٠ ، ولقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة ص ٢٦١ وقطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة ص ٢٣ . وأخرجه البخارى في العلم ١ / ٣٧ ، ومسلم في الزهد ١٨ / ١٢٩ بشرح النووى ، وأبو داود في العلم ٢ / ٢٨٧ ، والترمذى في الفتن ٤ / ٥٢٤ ، وأحمد في المسند في مواضع كثيرة منها : ٢ / ٤٧ ، ٨٣ ، ١٢٣ ، ١٥٠ .

وهل تقوم به الحجة ؟ ، وعن مراسيل كبار التابعين ، وصغارهم ونحو ذلك .(١)

وكما نجده أيضا عند تلاميذ الامام أحمد مما نقلوه عنه في محاوراته معهم ، وأسئلتهم له .

ومايرى عند الامام البخارى في تواريخه الثلاثة ، الكبير والاوسط والصغير ، وما كتبه الامام مسلم في مقدمة صحيحه ، وما كتبه أبو داود فى رسالته لأهل مكة ، وما كتبه أبو عيسى الترمذى في آخر سننه المسمى بالعلل ، بل وماذكره في ثنايا الكتاب عقب ايراد الأحاديث من الحكم عليها بالصحة والحسن ، والغرابة والضعف ونحوها .

فكانت هذه المرحلة الأولى من مراحل التصنيف في هذا العلم .

أمّا المرحلة الثانية : فهى مرحلة تدوين هذا العلم في مصنفات مستقلة ، وكان أول من عنى بذلك ، هو القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى ت سنة ٣٦٠ هـ ، حيث ألف كتابا أسماه "المحدث الفاصل بين الراوى والواعي " ، وحيث انّه أول مصنّف في الفن يجرى عليه مايجرى على أمثاله من المبتكرين من النقص ونحوه ، اذ لاتتحرر العلوم حتى تتضافر الجهود على تحريرها ، ويمر عليها الوقت الكبير ، فجاء كتابه لذلك غير مستوعب لأنواع علوم الحديث .

ثم ألف الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى ت سنة ٤٠٥هـ كتابا سماه " علوم الحديث " لكنّه لم يهذّب ولم يرتّب .

وتلاه أبو نعيم أحمد بن على الأصفهاني ت سنة ٤٣٠ هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا لكنه أبقى شيئا للمتعقب .

---

(١) انظر ان شئت الرسالة ، وقبل ذلك انظر الى أرقام هذه المواضيع في فهرستها ص ٦٦٥ ـ ٦٦٦ .

ثم جآء بعدهم الخطيب البغدادى ت سنة ٤٦٣ هـ ، فصنّف في قوانين الرواية كتابا سماه " الكفاية " ، وفي آدابها كتابا سماه " الجامع لآداب الشيخ والسامع " ، وقلّ فنّ من فنون الحديث ، الّا وقد صنّف فيه كتابا مفردا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطه : كل من أنصف علم أنّ المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه .

ثم جآء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب ، فأخذ من هذا العلم بنصيب ، فجمع القاضي عياض ت سنة ٥٤٤ هـ كتابا لطيفا سماه " الالماع في تقييد الرواية وضبط السماع " ، وكتب أبو حفص الميانجي ت سنة ٥٠٨ هـ جزءا فيما لا يسع المحدث جهله .

ثم جآء الحافظ تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح ت سنة ٦٤٣ هـ ، فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابا سماه " علوم الحديث " ، واشتهر بمقدمة ابن الصلاح ، جمعه من مصنفات الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم اليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ماتفرق في غيره ، وأملاه على الطلاب شيئا فشيئا ، ولذلك لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب .

ثم عكف الناس على كتاب ابن الصلاح هذا ، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له ومنتصر [1] ، كان في طليعتهم الامام النووى ـ رحمه الله ـ حيث اختصره بكتابه الارشاد حينما خشى أن تذهب الفائدة منه لطوله وفتورهمم أهل زمانه ، ثم توالت الكتابة عليه نظما واختصارا ،

---

(١) انظر هذا المبحث في نزهة النظر ص ٤ ـ ٦ ، ومقدمة تدريب الراوى ص ٤ ـ ١٠ ، ولمحات من أصول الحديث ص ١٨ ـ ٢٣ ، ومنهج النقد في علوم الحديث ص ٣٦ ـ ٧٠ .

ومعارضة وانتصارا ، وشرحا وايضاحا ، .

وحيث انّ بحثنا في الامام النووى ، فيلزم أن لا يسترسل الحديث عمّا تجاوزه ، وسأحدثك عن جهوده في هذا الفن في المباحث الخمسة الآتية . فأقول :

الاشارات الى بيان الأسماء المبهمات :

عزاه اليه بهذا الاسم حاجي خليفة (١) ، والبغدادى (٢) ، والزركلي (٣) ، وهو العنوان الذى اعتمده مخرجه الدكتور عز الدين على السيد ، معتمدا في ذلك على أربع نسخ خطية (٤) .

وذكر ابن العطار (٥) ، والذهبي (٦) ، وابن العماد (٧) ، أن اسمه " المبهمات " ، غير أنّ هذا لا يعتبر اختلافا في التسمية يورث الشك في تعدّد المسميات ، لأنّ من ذكره بالعنوان المعتمد هنا ، أتى به كاملا ، كما عثر عليه من طرة مخطوطاته ، والآخرون ذكروا اسمه اقتباسا من قول مؤلفه في مقدمته ، منوها بشرف علم الحديث : ومن جملة علومه الزاهرات ، ومستفادات أقسامه المطلوبات ، معرفة مايقع في متونه من الأسماء المبهمات .. الخ . فاقتصروا على لفظ المبهمات ، لأنّ المقصود قد عرف به ، وممّا يزيد المسألة جلاءً أنّ السخاوى ـ رحمه الله تعالى ـ حينما نقل عن ابن الصلاح تلك التسمية ، قال : قلت : أختصر فيه كتاب الخطيب (٨) ، فزال بهذه العبارة الريب ، واتضح فيها الغيب ، وقد طبع الكتاب لأول مرة في الهند في المطبعة

---

(١) كشف الظنون ١/ ٩٦ .
(٢) هداية العارفين ٢/ ٥٢٤ .
(٣) الأعلام ٨/ ١٤٩ .
(٤) انظر طرة الكتاب في ذيل (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة) ص ٥٣١ .
(٥) تحفة الطالبين ١٠/أ .
(٦) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٢ .
(٧) شذرات الذهب ٥/ ٣٥٦ .
(٨) ص ١٢ .

الدخانية عام ١٣٤٠ هـ ـ ١٩٢١م . وتقع هذه الطبعة في اثنتين وثلاثين صفحة ، ولعل مخرجيها لم يعتمدوا فيها مخطوطات عديدة ، اذ فيها سقط ثلاثة أحاديث من حرف الواو ، عن النسخة الخطية التي توجد في الجامعة الاسلامية .

وطبع أخيرا في عام ١٤٠٥ هـ بمطبعة المدني بمصر ، ضمن كتاب الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادى ، الذى هو أصل الاشارات ، وأخرجه الدكتور عز الدين على السيد ، ويقع في هذه الطبعة في إحدى وتسعين صفحة من القطع الأوسط ، وقد وقع فيها من السقط ما وقع في سابقتها .

سبب تأليفها :

أمّا الباعث له على تأليفه ، فهو ما أشار اليه بقوله بعد اشادته بهذا النوع من علوم الحديث ، فانّه يترتب على معرفة المبهمات فوائد كثيرة يعرفها أهل العنايات ، ويعرف به منازل أولى المراتب والدرجات ، ولما كان أمرها كذلك ، واعتنى بتبيينها رجال هذه المسالك ، وكان من أحسنها تأليفا وأرجحها تعريفا " الأسماء المبهمة والأنباء المحكمة " للخطيب البغدادى ت سنة ٤٦٣ هـ ، غير أنّ هذا الكتاب على اختصاره عند أهل العناية ، يعدّ طويلا بالنسبة لزمن النووى ـ رحمه الله ـ وزمننا أيضا ، وطول الكتاب سبب هجره (١) ، فقصد اختصاره على نحو وسط بين الاختصار والاطالة .

منهجه فيه :

أمّا منهجه فيه ، فقد بيّنه بقوله : أذكر فيه طرفا من الحديث بحيث يعرف باقيه معرفة سالمة من التردد ات ، وأزيد فيه جملا نفيسة لم يذكرها ـ أى الخطيب ـ من ضبط ما يشكل ، ويخاف تصحيفه من الأسماء واللغات ، وأنبه على ما خولف فيه الخطيب ـ رحمه الله ـ أو كان فيه خلافا لم يذكره

---

(١) انظر مقدمة الكتاب ضمن الأسماء المبهمة ص ٥٣٢ .

في معظم الحالات ، وألحق في أثنائه أسماء قليلة لم يذكرها الخطيب منبها على أنّها من الزيادات ، وأزيد في آخر الكتاب أصولا نفيسة في لطائف ما يحتاج اليه متعرف المستبهمات .

وقد وفّى ـ رحمه الله ـ بجميع ما التزمه ، فكان يذكر طرفا من الحديث بحيث يستدل به على باقيه من غير تردد ، وهذه طريقة مثلى في هذا الباب ، لأنّ هذا النوع من أنواع علوم الحديث ليس مقصودا لذاته ، وانّما هو وسيلة الى معرفة المبهمات التي تعترى قارئ الحديث في الجوامع والسنن والمسانيد والأجزاء ، فاذا ما أبهم عليه أمر ، عاد الى مثل هذا الكتاب ، فيستدل من طرفه على جملته ، ويأخذ فائدته ، ويعود الى تلك الكتب ليقرأ النصوص الحديثية ، فبحسبه اذا الاشارة الى الفائدة دون السند أو كمال المتن ، ولا سيما في الأزمان المتعاقبة التي كلت فيها الهمم ، وفترت العزائم ، وهذا من أجلّ أعمال النووى ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب ، غير أنّه لم يقتصر ـ رحمه الله ـ على هذا العمل ، بل لقد زاد على ذلك أعمالا كل واحد منها توجب له كمال الفضل وجزيل الثناء ، وهى التي أشار اليها بقوله : وأزيد فيه جملا نفيسة .. الخ ، وسأقتطف من هذه الزيادات نماذج ليتبين منها عمل النووى فيها ـ

فمنها ضبط ما يشكل ويخاف تصحيفه من الأسماء واللغات ، كقوله في حديث أسماء ـ رضى الله عنها ـ : قدمت على أمي وهى مشركة في عهد قريش . الحديث (١) ، قال : قال الخطيب : اسم أم أسماء قتيلة

---

(١) أخرجه البخارى في كتاب الهبة ، باب الهدية للمشركين ، وقول الله تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ﴾ الاية ، ٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥ ، وفي كتاب الأدب ٨/ ٥ في باب صلة الوالد المشرك ، وباب صلة المرأة أمها ولها زوج ، ومسلم بشرح النووى ٧/ ٨٨ ـ ٩٩ .

بنت عبد العزى [1] الخ . ثم نقل ضبط قتيلة عن الخطيب بأنّه بضم القاف وبعدها تآء ثم يآء مصغرة ، ثم خالف الخطيب في هذا الضبط ، فقال : والأصح الأشهر ، قتله ، بفتح القاف واسكان المثناة فوق من غير يآء [2] .

وكقوله في حديث أنس ــ رضى الله عنه ــ أن النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ أهدى له ملك الروم مستقة سندس فلبسها ، الحديث [3] ، نقل عن الخطيب قوله : ملك الروم هذا أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجن بن أعيا بن عبد الحارث بن معاوية

---

(١) الأسمآء المبهمة في الأنبآء المحكمة ص ٢٧٧ رقم ١٣٦ .

(٢) الاشارات ص ٥٣٥ برقم ٢٤ .
وكذا قال ابن ماكولا في الاكمال ٧/ ١٣٠ ، قال : وربما قيل فيها قتيلة ، قال الحافظ في فتح البارى : أخرج ابن سعد ، وأبو داود الطيالسي ، والحاكم . من حديث عبد الله بن الزبير ، قال : قدمت قتيلة (بالقاف والمثناة المصغرة) بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك بن حسل (بكسر الحآء وسكون السين المهملتين) على ابنتها أسمآء بنت أبي بكر في الهدنة . الحديث .
قال الحافظ : ووقع عند الزبير بن بكار أنّ اسمها قيله ، بالياء التحتية ، قال : فعلى هذا فمن قال قتيلة ، صغرها . أ هـ . ٥/ ٢٣٣ ط س .

(٣) أخرجه البخارى ، من حديثه في كتاب الهبة ، باب قبول الهبة من المشركين ٣/ ٢١٤ ، ومن حديث البرآء بن عازب ، في كتاب اللباس ، باب مسّ الحرير من غير لبس ٧/ ١٩٤ ، وفي كتاب الايمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ ٨ / ١٦٣ .
وأخرجه مسلم من حديث على ــ رضى الله عنه ــ ١٤/ ٤٩ بشرح النووى ، وتعقب النووى هنا الخطيب في قوله : كان نصرانيا ثم أسلم وقيل مات على النصرانية . فحكى النووى عن ابن الأثير قوله في كتابه معرفة الصحابة : أمّا الهدية والصالحة ، فصحيحان ، وأمّا الاسلام فغلط ، قال : لأنّه لم يسلم بلا خلاف بين أهل السير ، ومن قال : أسلم ، فقد أخطأ خطأ فاحشا ، قال : وكان أكيدر نصرانيا ، فلما صالحه النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ عاد الى حصنه وبقى فيه ، ثم حاصره خالد
===

الكندى ، وكان نصرانيا [١] ،وهو ملك دومة الجندل ،ثم أسلم ،وقيل مات نصرانيا ، فقال النووى : قلت : دومة ، بفتح الدال وضمها لغتان ، أرجحهما عند أهل اللغة الضم ، وأهل الحديث بالفتح .

والمستقة ، بضم الميم واسكان السين المهملة ، وفتح التآء المثناة فوق وبالقاف ، قال : وقيل بضم التآء ، وهما لغتان ، لكن الفتح أشهر ، قال : ولم يذكر الجوهرى [٢] وغيره [٣] غيره [٤] . وهى فروة طويلة الكم وجمعها مساتق .

وكقوله في حديث جابر ــ رضى الله عنه ــ : كنّا مع النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ قبل خيبر ، فنزلنا بواد كثير الشجر ، وأنّ رجلا سل سيف النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو نائم ، فقال : يامحمد يامحمد مايمنعك منّى ؟ ، قال : ((الله عز وجل)) [٥] . الحديث . فحكى عن الخطيب قوله : اسم هذا الرجل غورث بن الحارث ،

=== ابن الوليد في زمن أبي بكر ــ رضى الله عنهما ــ فقتله مشركا نصرانيا الخ ماذكره عن ابن الأثير وأقره النووى ، ١٤/٥٠ .

وأخرجه بلفظه أبو داود من حديث على أيضا ــ رضى الله عنه ــ ٤/٣٢٣ ــ ٣٢٤ في كتاب اللباس ط دار الحديث بدمشق سنة ١٣٨٨ هـ .

وأحمد من حديث أنس ــ رضى الله عنه ــ ٣/٢٢٩ ، ٢٥١ .

(١) الأسماء المبهمة ص ٢٣ ــ ٢٤ رقم ١٢ .

(٢) الصحاح للجوهرى ٤/١٤٩٤ .

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد الهروى ٤/٢٤١ .

(٤) الاشارات ٥٣٦ برقم ١٢ .

(٥) أخرجه البخارى من حديثه في كتاب الجهاد ، باب من علق السيف بالشجر عند القائلة ٤/٤٧ .

وفي باب تفرق الناس عن الامام عند القائلة والاستظلال بالشجر ٤/٤٨ .

وفي باب غزوة ذات الرقاع ٥/١٤٦ ــ ١٤٧ .

وفي باب غزوة بني المصطلق ٥/١٤٨ .

وأخرجه مسلم من حديثه أيضا ١٥/٤٤ بشرح النووى .

ثم قال النووى : قلت : غورث بالغين المعجمة يضم ويفتح ، والفتح هو الصحيح ، والرآء مفتوحة بلا خلاف .

قال : وحكى صاحب مطالع الأنوار عن بعضهم أنّه بالعين المهملة وهو تصحيف .(١)

وهكذا ضبط النووى كل كلمة يعتريها اللبس أو يدخلها الاحتمال .(٢)

وأمّا تنبيهه على ما خولف فيه الخطيب ، فقد ذكره في مواضع ، من ذلك :

عند قول الخطيب في حديث حميد بن هلال ، قال : حدثني الرجل الذى كان في السرية قال : حمل رجل من أصحابنا على رجل من المشركين ، فلما غشيه قال : لااله الاّ اللّه ، فقتله ، فبلغ ذلك رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ فقال : قتلته وهو يقول : لااله الاّ اللّه . الحديث .(٣)

قال الخطيب : اختلف فى القاتل، فقيل أسامة بن زيد ، وقيل المقداد بن عمرو .

فقال النووى : قلت : الصحيح والصواب ، أسامة ، كذا جآء في صحيح مسلم

---

(١) الاشارات ص ٥٤٦ برقم ٥٥ .

(٢) ولمعرفة المزيد من ذلك ، انظر الأرقام التالية : ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٧ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٧٤ ، ١٨٤ .

(٣) أخرجه البخارى من حديث أسامة في المغازى ، باب بعث النبى ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ أسامة بن زيد الى الحرقات من جهينة ج ٥/١٨٣ ، ولفظه : بعثنا رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ الى الحرقة الى أن قال : فكف الأنصارى فطعنته برمحي حتى قتلته ، فلمّا قدمنا ، بلغ النبى ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ فقال : ياأسامة ، أقتلته بعد ماقال : لااله الاّ اللّه ؟ ، قلت : كان متعوذا ، فمازال يكررها حتى تمنيت أنّي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم .
وأخرجه في كتاب الديات ، في باب قول اللّه تعالى : ﴿ ومن أحياها فكأنّما أحيا الناس جميعا ﴾ ، بلفظه ٩/٤ .
وأخرجه مسلم من حديثه بنحوه من طرق كثيرة ٢/٩٩ بشرح النووى .

مصرحا به في أوله من رواية أسامة في حديثه بعينه ، قال : وأمّا المقداد فجاء في صحيح مسلم (١) أيضا أنّه قال : يارسول اللّه ، أرأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني . الحديث. (٢)

ومنها عند قول الخطيب في حديث عائشة : خرج النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ في مرضه يهادى بين رجلين الى الصلاة ، فقال الخطيب: الرجلان :على بن أبي طالب ، والعباس عمه . وقيل : على ، والفضل بن العباس . (٣)

فقال النووى ـ رحمه اللّه ـ : قلت : الصحيح ـ واللّه أعلم ـ أنّهما قضيتان ، فخروجه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ الى الصلاة ، كان بين على والعباس ـ رضى اللّه عنهما ـ ، وخروجه ـ صلى الله عليه وسلم ـ من بيت ميمونة الى بيت

---

(١) ٢/ ٩٧ بشرح النووى ، وأخرجه البخارى أيضا في الديات ، في باب من يقتل مؤمنا متعمدا ٩/ ٣ .

(٢) الاشارات ص ٥٥١ برقم ٧٤ .

(٣) الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ص ٤٦٢ برقم ٢١٦ .
والحديث الذى فيه التنصيص على أنّ الرجلين هما : على والعباس ـ رضى اللّه عنهما ـ أخرجه البخارى في باب مرض النبي ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ ووفاته ٦/ ١٣ ـ ١٤ ،وفي كتاب الطب ٧/ ١٦٥ . ومسلم في الصلاة ٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨ .
وجاء ذكر الفضل بن العباس في رواية مسلم من حديث عبيد اللّه بن عبد اللّه بن عتبة ، أنّ عائشة أخبرته قالت : أول ما اشتكى رسول اللّه ـ صلى اللّه عليه وسلم ـ في بيت ميمونة ، فاستأذن أزواجه أن يمرض فى بيتها وأذنّ له ، قالت : فخرج ،ويد له على الفضل بن عباس ويد له على رجل آخر ،وهو يخط برجليه الأرض . الحديث ٤/ ١٣٨ ـ ١٣٩ ، فهذه الرواية نص على تعدّد الحادثة كما حملها عليه النووى .

عائشة كان بين الفضل وعلى ــ رضى اللّه عنهما ــ .

قال : وجآء في معالم السنن للخطابي وغيره بين على وأسامة ، وهو محمول على أنّه تارة يكون هذا وهذا ، وتارة هذا وهذا ، أو أنّ اثنين في جانب ، وواحد أو اثنين أيضا في جانب ، أو كان الخروج مرّات ، قال : وقد أوضحت هذه الأوجه بدلالتها في شرح صحيح مسلم (١) ، فاقتصر كل من الرواة على ما حفظه واللّه أعلم . (٢)

ومنها عند قول الخطيب في حديث ابن عباس ــ رضى اللّه عنهما قال : قالت امرأة ثابت بن قيس : يارسول اللّه ، واللّه ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكن أكره الكفر في الاسلام ، قال : تردين عليه حديقته ؟ قالت : نعم . الحديث . (٣)

قال الخطيب : هذه المرأة حبيبة بنت سهل ، وقيل جميلة بنت عبد اللّه بن أبي ابن سلول . (٤)

---

(١) قال فيه : جآء في غير مسلم بين رجلين ، أحدهما أسامة بن زيد ، وطريق الجمع بين هذا كله أنّهم كانوا يتناوبون الأخذ بيده الكريمة ــ صلى اللّه عليه وسلم ــ تارة هذا وتارة ذاك وذاك ، يتنافسون في ذلك ، قال : وهؤلاء هم خواص أهل بيته الرجال الكبار ، وكان العباس ــ رضى اللّه عنه ــ أكثرهم ملازمة للأخذ بيده الكريمة المباركة ــ صلى الله عليه وسلم ــ أو أنّه أدام الأخذ بيده ، وانّما يتناوب الباقون في اليد الأخرى ، وأكرموا العباس باختصاصه بيد واستمرارها له لما له من السن والعمومة وغيرهما ، قال : ولهذا ذكرته عائشة ــ رضى الله عنها ــ مسمى وأبهمت الرجل الآخر ، اذ لم يكن أحد الثلاثة الباقين ملازما في جميع الطريق ولا معظمه بخلاف العباس . أ هـ . واللّه أعلم ٤ / ١٣٨ .

(٢) الاشارات ص ٥٦٧ برقم ١٣٣ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب الخلع وكيف الطلاق فيه ٧ / ٦٠ .

(٤) الاسماء المبهمة في الانباء المحكمة ص ٤١٥ برقم ١٩٩ .

فقال النووى : قلت : كذا وقع هنا في كتاب الخطيب فيما رأيته من النسخ جميلة بنت عبد الله بن أبى بن سلول . والمشهور أنّها جميلة بنت أبى (١) ، أخت عبد الله لا ابنته ثم قال: قال ابن الأثير (٢) : وقيل : كانت بنت عبد الله قال : وهو وهم .

وقال في ترجمة حبيبة : جائز أن تكون حبيبة بنت سهل ، وجميلة بنت أبى اختلعتا من ثابت . (٣)

قال ابن عبد البر : روى البصريون : جميلة بنت أبى ، وروى أهل المدينة : حبيبة بنت سهل الأنصارية (٤) ، والأمثلة على هذا الجانب كثيرة (٥) . (٦)

وأما تنبيهه على ما أهمله الخطيب من الخلاف فكثير ، من ذلك عند قول الخطيب في حديث جابر بن عبد الله ـ رضى الله عنهما ـ أنّ معاذا كان يطول

---

(١) أسد الغابة ٥/٧ برقم ٦٨٠٦ .

(٢) " " ٦١/٧ " ٦٨٣٠ .

(٣) وجزم بهذا الدمياطي ، وحكم على الرواية التي فيها أنّها ابنته بالوهم كما حكاه عنه في الفتح ، وتعقبه فقال : ولا يليق اطلاق كونه وهما ، فان الذى وقع فيه أخت عبد الله بن أبى ، وهى أخت عبد الله بلا شك ، لكن نسب أخوها في هذه الرواية الى جده أبى كما نسبت هى في رواية قتادة الى جدتها سلول . (وهى عند ابن ماجه ١/٦٦٣ برقم ٢٠٥٦ ، والبيهقي ٣١٢/٧) ، قال الحافظ : فبهذا يجمع بين المختلف من ذلك ، وتعقب النووى ابن الاثير في جزمهما بالوهم لرواية البنوة ، قال : وليس كما قالا ، بل الجمع أولى .

انظر فتح البارى ٣٩٨/٩ ط س ، وانظر الاصابة ٢٦٤/٤ .

(٤) الاستيعاب بهامش الاصابة ٢٦٣/٤ .

(٥) انظر مثلا الأرقام التالية : ٣ ، ٤ ، ٥٧ ، ٩٠ ، ١٣١ ، ١٧٩ .

(٦) الاشارات ص ٥٧١ .

الصلاة ، فانحرف رجل فصلى وحده وانصرف . الحديث (١) . فقال الخطيب : هذا الرجل الذى اعتزل وصلى وحده ، كان حرام بن سلمان خال أنس بن مالك . (٢)

قال النووى ـ رحمه الله ـ : هذا الذى قاله الخطيب قاله أيضا جماعة ، قال : وفي سنن أبى داود تسمية هذا المنصرف حزم بن أبي بن كعب ، وكذا أسماه البخارى في تاريخه الكبير ، وزاد قولا آخر ، فروى أن اسمه سليم بضم السين ، وكذا حكى هذا القول غير البخارى ، وقيل : اسمه حازم . أ هـ (٣)

---

(١) أخرجه البخارى في الصلاة ، باب إذا طوّل الامام وكان للرجل حاجة فخرج فصلى ١ / ١٧٩ ، وفي باب من شكا امامه ١ / ١٨٠ ، وفي كتاب الأدب باب من لم ير اكفار من قال ذلك ـ أى تكفير أخيه ـ متأولا ٨ / ٣١٢ ، وأخرجه مسلم في الصلاة ٤ / ١٨١ .

(٢) الاسماء المبهمة ص ٥٠ برقم ٢٨ .

(٣) الاشارات ص ٥٤٤ برقم ٤٦ .
قال الحافظ ابن حجر بعد أن ساق طرق الحديث المذكور قال : ولم يقع في شىء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل ، لكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده ، والبزار من طريقه ، عن طالب بن حبيب ، عن عبد الرحمن بن جابر ، عن أبيه قال : مرّ حزم بن أبي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلى بقومه صلاة العتمة ، فافتتح بسورة طويلة ومع حزم ناضح له ، الحديث . وحكى عن البزار قوله : لانعلم أحدا سماه عن جابر الا ابن جابر ، قال : وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر ، عن طالب فجعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة ، قال : وابن جابر لم يدرك حازما .
ورواه ابن لهيعة عن أبي الزبير ، عن جابر فسماه حازما ، قال : وكأنه صحفه ، أخرجه ابن شاهين من طريقه .
ورواه أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن باسناد صحيح عن عبد العزيز ابن صهيب ، عن أنس ـ رضى الله عنه ـ قال : كان معاذ يؤم قومه ، فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله ، الحديث . قال : كذا فيه برآء
===

ومنهـا عند قول الخطيب في حديث جابر ـ رضى الله عنه ـ : أنّ جارية كانـت لبعض الأنصار ، فجاءت النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقالت : انّ سيدى يكرهني على البغآء ، فأنزل الله تعالى : ﴿ ولا تكرهوا فتياتكم على البغآء ﴾ (١) .

فقال الخطيب : هذا الرجل المنسوب الى الأنصار هو عبد الله بن أبى ابن سلول رأس المنافقين ، كان له أمتان ، مسيكة ومعاذة ، يكرههما على الزنا ، فأنزل الله تعالى الآية . ويقال : نزلت في مسيكة (٢) .

=== بعدها ألف ، وظن بعضهم أنّه حرام بن ملحان خال أنس . قال : وبذلك جزم الخطيب المبهمات ، لكن لم اره منسوبا في الرواية ، ويحتمل أن يكـون تصحيفـا من حزم فتجتمع هـذه الروايات . والى ذلك يومىء صنيـع ابن عبد البر ، فانّه ذكر في الصحابة حرام بن أبى بن كعب ، وذكر له هـذه القصة ، وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، قال الحافظ : ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه ، وكأنه بني على أنّ اسمـه تصحّف والأب واحـد سماه جابر ولم يسمه أنس . قال : وجاء في تسميته قول آخـر أخرجه أحمد أيضا من رواية معاذ بن رفاعـة ، عن رجل مـن بني سلمة يقال له : سليم ، أنّه أتى النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال : يانبى الله ، انّا نظل في أعمالنا فنأتي حين نمسى فنصلي ، فيأتي معاذ بن جبل فينادى بالصلاة ، فنأتيه فيطول علينا . الحديث .

قال : وقد رواه الطحاوى والطبراني من هذا الوجـه عن معاذ بن رفاعة أنّ رجـلا من بني سلمة ، فذكره مرسلا . ورواه البزار من وجه آخـر ، عن جابر وسماه سليما أيضا .

فهذا حاصل ما أشار اليه النووى من الخـلاف في اسم هذا الرجل ، وفي الفتح مزيد ، فلينظر ٢/١٩٣ ـ ١٩٥ طس .

(١) سورة النور آية ٣٢ .

والحديث أخرجه مسلم ١٨/١٦٣ بشرح النووى .

(٢) الاسماء المبهمات ص ٥٠٨ برقم ٢٣٢ .

قال النووى ـ رحمه الله ـ : قلت : ذكر الثعلبي في الآية ثلاثة أقـــــوال :

أحدها : نزلت في معاذة ومسيكة .

والثاني : في معاذة .

والثالث : نزلت في ست جوار لعبد الله بن أبي ابن سلول ، كان يكرههن على الزنا ، معاذة ، ومسيكة ، وأميمة ، وعمرة ، وأروى ، وقتيلة . وهو قول مقاتل .

وقيل : نزلت في أميمة ومسيكة ، قاله ابن منده الحافظ ، وروى ذلك عن جابـــر ، ورواه مسلم عنه . (١)

ومنها عند قول الخطيب في حديث عائشة ـ رضى الله عنها ـ : أتت فلانة تسأل كيف الغسل . فذكر الحديث الى أن قال : فتأخـذ فرصة ممسكة . (٢)

قال الخطيب : هذه السائلة أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية خطيبة النساء . (٣)

فقال النووى : قلت : كذا قال أيضا غير الخطيب : أسمها أسماء بنت يزيـــد . (٤)

---

(١) الاشارات ص ٥٤٨ برقم ٦١ ، ونحوه في شرح مسلم ١٨/ ١٦٣ ، وانظـر أسباب النزول للواحدى ٢٤٤-٢٤٧ .

(٢) الحديث أخرجه البخارى في الحيض ، باب دلك المرأة نفسها اذا تطهرت من المحيض ... ، ١/ ٨٥ .
ومسلم ٤/ ١٣ بشرح النووى .

(٣) الأسماء المبهمة ص ٢٨ برقم ١٥ .

(٤) قال في الفتح بعد أن حكى عن الخطيب ماتقدم ذكره : وتبعه ابن الجوزى في التلقيح ، والدمياطي ، وزاد أن الذى وقع في مسلم تصحيف ، لأنه ليس في الأنصار من يقال له شكل ، قال الحافظ : وهو رد للرواية الثابتـــة بغير دليل ، قال : والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحـديث : أسماء بنت شكل كما في مسلم ، أو أسماء بغير نسب كما في أبي داود ، وكذا في مستخرج أبي نعيم ، من الطريق التي أخرجهـــــا الخطيب أهـ ١/ ٤١٥ طس .

وجآء في رواية في صحيح مسلم (١) : أسمآء بنت شكل ، بفتح الشين والكـــاف ، وقيل : باسكان الكاف . قال : فيجوز أن تكون القصّة جـرت للمرأتين في مجلـس أو مجلسين (٢) ، وذكر ـ رحمه اللّه ـ كثيراغير هذا (٣) .

ولم يقتصر ـ رحمه اللّه ـ على ما أشار اليه في المقدمة ، بل قد كـان تحقيقه يدعـوه الى التعليق على كل ما يحتاج اليه ، كزيادة بيان (٤) ، أو تخريج حديث (٥) ، أو تعقب عليه (٦) ونحو ذلك .

كما أنّه لم يتبع الخطيب حذو القذّة بالقذّة ، وانّما كانت له شخصيتـــه ومكانته ، فصرّح بأنّه حـذف خمسة أحاديث لم تطب نفسه بذكرها ، مع أنّه لافائـدة فيهـا . (٧) وقد تتبعت هذه الأحاديث ، فألفيته لم يذكر الأحاديث التي تحمـل الأرقام التالية من الأصل : (٥٧ ، ٩٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧) ، ويلاحظ أنّ العدد هنا ستة ، فلا أدرى أسقط حديث من النسخة التي بين يـدى ، والمخطوطة التي عندى ، أم لم أهتد الى موطنه من الأصل ؟ . واللّه أعلم .

---

(١) من طريق يحيى بن يحيى ، وأبي بكر بن أبي شيبة ١٦/٤ بشرح النووى .

(٢) الاشارات ص ٥٦٣ برقم ١١٣ ، وحكى في شرح مسلم ١٦/٤ مقالـــة الخطيب هنا بغير ترجيح .

(٣) انظر الأرقام الآتية : ٣ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٨٠ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ .

(٤) كما في الأرقام التالية : ٤ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٩١ ، ١٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٣٤ .

(٥) كما في الأرقام الآتية : ٤٢ ، ٤٤ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٢٠٢ .

(٦) كما في الأرقام الآتية : ٩٠ ، ١٣٣ ، ٢٠٢ .

(٧) ص ٥٩٤ .

كما زاد أحاديث لم يذكرها الخطيب ونبّه على زيادته ، وهما حديثان : حديث رقم ٣٠ ، وحديث رقم ٢٤٤ .

لكن عثرت على أحاديث أخر لم أجدها في الأسماء المبهمة مع أنّه صرّح بأنّ الخطيب بيّن ذلك الابهام ، وهى الأحاديث التي تحمل الأرقام التالية : (٢ ، ٥١ ، ٥٤ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٢٣) ، ولولا أنّه يصرّح بأنّ الخطيب بيّنه ، لقلت : انّها من زياداته ، لأنّ عدد أحاديث كتاب الخطيب كما هو في النسخة التي بين يدى ثمانية وثلاثون ومائتا حديث ، بينما بلغت أحاديث مختصره سبعة وأربعين ومائتي حديث ، فالفارق بين العددين تسعة أحاديث ، فكان القياس أن تكون هذه التسعة مزيدة على الأصل صرّح بزيادة بعضها ، وأهمل البعض الآخر ، غير أنّ الاحتمال قوى أن تكون نسخ الأسماء المبهمة مختلفة ، فيوجد في بعضها ماوقف عليها النووى وصرّح بالنقل منها ، وفاتت على الدكتور عز الدين على السيد الذى أخرج الكتاب . وهذا ما يفهم من مقدمته له ، اذ أفاد أنّ نسخ الكتاب بلغت خمس نسخ ، وأنّه لم يعثر الا على نسخة واحدة كاملة ، والجزء الأول من نسخة أخرى (١) ، وهى نسخة المحمودية .

ومن أجلّ أعمال النووى ـ رحمه الله ـ في هذا الكتاب ، أنّه رتّب أحاديثه على حروف المعجم ، باعتبار أسماء الصحابة الرواة ـ رضى الله عنهم ـ ممّا سهّل الكشف عن المبهمات تسهيلا كبيرا ، وهو خلاف ما جرى عليه الخطيب ، اذ رتّبه على حروف المعجم كذلك ، باعتبار الأسماء المبهمة ، وهذا الترتيب قد لا يهتدى اليه الا الحذّاق من أهل الفن ، الذين يعلمون ذلك المبهم ، فليست لهم حاجة الى تنبيه بعدئذ ، اللّهم الا نَهَمُ الاطلاع . أمّا غيرهم وهم المحتاجون الى تبيين ذلك الابهام ، للعلم به ، فقلّما يجدون بغيتهم في ذلك الترتيب ، ولاسيما اذا كان الكتاب غير مفهرس فهرسة علمية دقيقة ،

---

(١) انظر مقدمة الاسماء المبهمة ص ٢٥ ـ ٢٧ .